شركة مطاحن مصر الوسطي
القطـــاع المـالى

السيد الأستاذ / نائب رئيس قطاع الشركات المقيدة
إدارة الإفصاح - البورصة المصرية

تحيـه طيبـه وبعـــد ،،،،

نتشرف أن نرفق لسيادتكم نسخة من تقرير السيد مراقب الحسابات عن الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية للشركة فى ٢٠٢٢/٩/٣٠

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،،

تحريراً فى : ١١/١٤ /٢٠٢٢ .

مسئول علاقات المستثمرين
محاسب / ضياء محمود صديق

رئيس القطاع المالى
محاسب / محمود صابر رشيدى

محمد جابر //
٤٠٥١ ـ ٣ ـ ٢٠١٠

جمهورية مصر العربية
الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات المطاحن والمضارب
١٩ ش الجمهورية – عابدين – القاهرة

السيد المهندس / الرئيس التنفيذى والعضوالمنتدب

شركة مطاحن مصر الوسطى

تحية طيبة وبعد ،،،

نتشرف أن نرفق لسيادتكم تقرير مراقب الحسابات عن الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية للشركة في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢.

برجاء التكرم بالإحاطة والتنبيه بإتخاذ اللازم والإفادة

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام ،،،،،

تحريراً في ١٤/١١/٢٠٢٢:

تحياتى ،،،

الوكيل الأول

مدير الإدارة

عمرو مختار السيد ١١/١٤ ٢٠٢٢

(محاسب / عمرو مختار السيد محمود)

المكتب الفنى
محاسب / سهام وجدى

جمهورية مصر العربية
الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات المطاحن والمضارب
١٩ ش الجمهورية – عابدين – القاهرة

تقرير مراقب الحسابات
عن الفحص المحدود للقوائم المالية
لشركة مطاحن مصر الوسطى في ٢٠٢٢/٩/٣٠

السادة / أعضاء مجلس إدارة شركة مطاحن مصر الوسطى:

قمنا بأعمال الفحص المحدود للقوائم المالية في ٢٠٢٢/٩/٣٠ لشركة مطاحن مصر الوسطى (ش . م . م) خاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بشأن الشركات المساهمة ولائحته التنفيذية والمتمثلة في قائمة المركز المالي في ٢٠٢٢/٩/٣٠ وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن الفترة المنتهية في ذات التاريخ ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى .

وإدارة الشركة هي المسئولة عن إعداد القوائم المالية الدورية هذه والعرض العادل والواضح لها في إطار معايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة .

وتنحصر مسئوليتنا في إبداء استنتاج على هذه القوائم المالية الدورية في ضوء فحصنا المحدود لها .

نطاق الفحص المحدود :

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً لمعيار المراجعة المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) " الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لمنشأة والمؤدي بمعرفة مراقب حساباتها " ، ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل إستفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية ، وتطبيق إجراءات تحليلية وغيرها من إجراءات الفحص المحدود .

ويقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم إكتشافها في عملية المراجعة ، وعليه فنحن لا نبدي رأي مراجعة على هذه القوائم المالية .

أساس إبداء إستنتاج متحفظ :

- بلغ صافى الربح المحقق خلال الفترة " بعد ضريبة الدخل " نحو ٢٧,٤٤١ مليون جنيه مقابل نحو ٢٥,٩٦٣ مليون جنيه بنسبة تطور حوالى ١٠٦% ، وقد تلاحظ ما يلى :

- تضمنت إيرادات التشغيل للغير نحو ١١٠,٠٠٦ مليون جنيه من طحن كمية حوالى ٢٢٨ ألف طن ، مقابل نحو ١٠٧,٨٧٠ مليون جنيه من طحن كمية حوالى ٢٤٦ ألف طن بزيادة في الإيراد نحو ٢,١٣٦ مليون جنيه ، وقد تبين بشأنه ما يلى :
  - إنخفاض الكميات المطحونة بحوالى ١٨ ألف طن مما يشير إلى استمرار الانخفاض من عام لآخر .
  - ترجع زيادة قيمة الإيرادات إلى زيادة أجرة طحن الطن بمبلغ ٥٠ جنيه " شامل ضريبة القيمة المضافة " إعتباراً من ٢٠٢٢/١/١ ، والتى كان من المفترض أن تؤثر على زيادة الإيرادات بنحو ١٠ مليون جنيه .
  - على الرغم من وجود فائض فى الطاقات المتاحة للطحن بالشركة إلا أنه تلاحظ القيام بإستلام كميات دقيق من الشركات الشقيقة بلغت حوالي ٢١ ألف طن أفقدت الشركة عوائد طحن أقماحها وعمولة بيع النخالة الناتجة منها البالغة نحو ١١ مليون جنيه.
- إرتفاع الإيرادات العرضية من الفوائد الدائنة والإيرادات والمكاسب الآخرى والتى بلغت نحو ١١,٦٠٤ مليون جنيه ، نحو ٣,٢٣١ مليون جنيه على الترتيب ، مقابل نحو ٨,٥٩٠ مليون جنيه ، نحو ١,٦٩٤ مليون جنيه على الترتيب بنسبة زيادة حوالى ٣٥ % ، حوالى ٩١% على الترتيب.
- لم تتضمن القوائم المالية أى إيرادات من نشاط الإستثمار العقارى والذى وافقت عليه الجمعية العامة للشركة منذ ٢٠١٥/١١/١٩ ، فى ظل تباطء الإجراءات المتخذة لهذا النشاط .

نوصى بضرورة العمل على بذل المزيد من الجهود لتعظيم إيرادات الشركة من أنشطتها الرئيسية والإستفادة من كافة ما تملكه من قدرات مادية وبشرية فى ضوء ما يتيحه نظامها الأساسى وبما يؤدى إلى تعظيم عوائدها .

- بلغ صافى الأصول الثابتة في ٢٠٢٢/٩/٣٠ نحو ٢٠٢,٤٢٦ مليون جنيه بعد خصم مجمع الإهلاك البالغ ٤٨٣,١٦٥ مليون جنيه ، وقد تلاحظ بشأنها ما يلى :

- تضمنت الأصول الثابتة طاقات عاطلة غير مستغلة منذ عدة سنوات بلغت التكلفة الدفترية لما أمكن حصره منها نحو ٢٥,٣٤٣ مليون جنيه تتضمن بعض المطاحن ومصنع المكرونة وغيرها والمتوقفة منذ عدة سنوات، وقد تلاحظ بشأنها ما يلى :
  - عدم الانتهاء من التصرف فى آلات ومعدات مصنع المكرونة بالمنيا البالغ تكلفته الدفترية نحو ١٨,٧٨٢ مليون جنيه والصادر له قرار من الجمعية العامة غير العادية للشركة في ٢٠١٦/١١/٧ بالموافقة علي إتخاذ الإجراءات القانونية لبيعها ، وقد تم إجراء أكثر من مزاد أخرها بجلسة ٢٠٢١/٣/٦ ولم يتم الوصول فيهم إلي سعر التقييم ، هذا وقد قرر مجلس الإدارة بجلسته رقم (١٠) بتاريخ ٢٠٢١/٣/٣٠ العرض على الجمعية العامة للموافقة على بيع الآلات والمعدات كأجزاء منفصلة وليس كخط إنتاج متكامل ، إلا أنه بتاريخ ٢٠٢٢/٣/٢٨ تم إرسال خطاب للشركة القابضة لإعادة الطرح كخط متكامل بمزايدة ثالثة والتى تم تحديدها بتاريخ ٢٠٢٢/١١/١٢ .
  - وجود العديد من المباني والأراضي غير المستغلة ببعض وحدات الشركة تبلغ تكلفتها الدفترية نحو ٣,٤٨١ مليون جنيه ، نحو ٥٠ ألف جنيه علي الترتيب طبقاً للوارد بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية ، منها مطاحن الحمرا وساحل سليم وديروط بأسيوط ، مطحن عبداللطيف ببنى سويف ، شونة الريرمون بالمنيا.
- إستمرار عدم التصرف الإقتصادي لخط إنتاج الخبز الفينو (مخبز جيفرا) بقطاع أسيوط البالغ تكلفتة الدفترية نحو ٤٧٢ ألف جنيه والمتوقف عن العمل منذ سنوات والمهلك دفتريا بالكامل والذى تم إستبعاده من الأصول الثابتة بموجب قرار مجلس الإدارة رقم ١٠٠ لسنة ٢٠٠٤ ، وكذا قطع الغيار الخاصة به البالغ قيمتها نحو ١٤٠ ألف جنيه رغم ورود كتاب من الشركة القابضة فى ٢٠١٧/١١/٢٦ يفيد صدور موافقة وزارة المالية على قيام الشركة القابضة بإتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة للبيع وجارى إستكمال إجراءات البيع .

نوصى بدراسة أوجه الإستفادة من كافة الطاقات المتاحة بما يعود بالنفع على الشركة ووضع الخطط اللازمة لإحلال وتجديد أصولها مع تطبيق معياري المحاسبة المصرية رقما (١٠ ، ٣١) بشأن الأصول الثابتة وإضمحلالها ، مع سرعة إتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ قرارات الجمعيات العامة للشركة .

- ما زالت الأصول الثابتة تتضمن قيمة مبانى وآلات صومعة بنى مزار التابعة لقطاع المنيا البالغ تكلفتها الدفترية نحو ٢٠,٤٣٨ مليون جنيه بصافى قيمة دفترية نحو ١٥,٩٤٢ مليون جنيه والتى تعرضت لحادث إنهيار لعدد (٢) خلية فى تاريخ ٢٠١٩/٧/٨ تنفيذ الهيئة العربية للتصنيع - مصنع المحركات - والتى لم يتم الإستلام النهائى لها نتيجة ظهور بعض العيوب خلال فترة الضمان والتي انتهت في ٢٠١٨/٦/١٥، والصومعة مؤمن عليها بقيمة تأمينية بنحو ٩,٧ مليون جنيه وبما لا يتناسب مع قيمتها الدفترية ، وقد تلاحظ فى هذا الشأن ما يلى :

- عدم ورود تقرير اللجنة المشكلة بقرار معالى رئيس مجلس الوزراء فى ٢٠٢١/٧/٩ برئاسة ممثل عن الهيئة الهندسية لدراسة أسباب تصدع وإنهيار الصومعة .
- صدور قرار من النيابة العامة بحفظ القضية رقم (٥٤٤٣) لسنة ٢٠١٩ م . إدارى ، والمقيدة برقم (١٩٩) لسنة ٢٠٢٠ حصر أموال عامة عليا لإستبعاد شبهة العدوان على المال العام المثارة بالأوراق وإستمرار قيد الأوراق بدفتر الشكاوى الإدارية وحفظها إدارياً وقيدت برقم (٨) لسنة ٢٠٢٢ شكاوى محفوظة ، وقامت الشركة بالطعن على قرار النيابة والتى صدر قرارها فى ٢٠٢٢/١٠/٤ برفض الطعن .
- هذا وقد ورد كتاب من الشركة القابضة بتاريخ ٢٠٢٢/٩/١٩ والمتضمن تأشيرة معالى الدكتور وزير التموين والتجارة الداخلية للمتابعة وإتخاذ اللازم فى ضوء كتاب السيد المستشار / رئيس هيئة مستشارى مجلس الوزراء والمتضمن كتاب السيد اللواء / مدير مكتب فخامة رئيس الجمهورية رقم ١٨٨٣٤ المؤرخ ٢٠٢٢/٨/٣١ بشأن الموافقة على بعض التقديرات والتوصيات المعروضة على فخامته ومنها قيام مجلس الوزراء بتشكيل لجنة فنية هندسية للوقوف على مدى مطابقة المشروع للمواصفات الفنية وتوضيح أسباب الإنهيار مع قيام الجهات القضائية بسرعة البت فى تظلم الشركة.
- ويتصل بذلك إقامة دعوى قضائية برقم (٤٩٣) لسنة ٢٠٢١ مدنى جزئى بنى مزار ضد الشركة من أحد المتضررين من وقوع أنقاض الصومعة على الأرض الزراعية المجاورة للصومعة للمطالبة بتعويض ١٠٠ ألف جنيه والمحالة لمكتب خبراء المنيا ولم يتم تحديد موعد المناقشة حتى تاريخه .
- عدم حساب قيمة الإضمحلال لتلك الأصول وإستبعاد قيمتها من الدفاتر ، بالمخالفة لمعايير المحاسبة المصرية .
- ضياع عوائد تشغيل الصومعة طوال فترة التوقف والتى تصل إلى نحو مليون جنيه سنوياً .

نوصى بمتابعة الإجراءات المتخذة فى هذا الشأن وموافاتنا بما يتم أولاً بأول مع متابعة الموقف التأمينى فى ضوء ذلك ، مع تطبيق معيار المحاسبة المصرية رقم

(٣١) بشأن إضمحلال قيمة الأصول ، مع العمل على سرعة تشغيل الصومعة فى أقرب وقت ممكن .

- بلغ رصيد حساب المشروعات تحت التنفيذ فى ٢٠٢٢/٩/٣٠ نحو ٢,٩٢٨ مليون جنيه ، وقد تلاحظ بشأنه ما يلى :

- ما زال رصيد حساب التكوين الإستثماري يتضمن نحو ٣٠٧ ألف جنيه قيمة المنصرف على نظام شفط الأتربة (مطحن بوهلر المنيا) الصادر بشأنها أمر التوريد رقم (١٧٨) في ٢٠١٢/١/١٨ بقيمة إجمالية ٣٦٣ ألف جنيه للمورد المكتب الهندسي للأعمال الكهروميكانيكية والذي تخالف نتائجه قانون البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ المعدل بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٩ وقامت الشركة بمصادرة التأمين النهائي وإقامة دعوى قضائية رقم ١٣٠١ لسنة ٢٠١٧ ضد المورد لإسترداد ما تم سداده وما زالت متداولة ، كما تم إجراء أكثر من مناقصة لإصلاحه وتم إلغاؤها لعدم مطابقة العروض فنياً.

يتعين بحث ودراسة ما تقدم ، مع ضرورة العمل على سرعة إصلاح النظام تلافياً لأي عقوبات بيئية ولعدم إستمراره كرأس مال عاطل مع ضرورة متابعة الدعوي القضائية للحصول على حقوق الشركة طرف المورد طبقا للتعاقد المبرم معه .

- ما زال حساب الإنفاق الإستثمارى يتضمن نحو ١٩ ألف جنيه بإسم الشركة العامة للصوامع عن أعمال تخليص جمركى والمتوقف التعامل معها منذ أكتوبر ٢٠١٧ ولجوء الشركة إلى مستخلص أخر .

الأمر الذى يلزم بحثه وتسويته فى ضوء الأعمال المنفذة مع تحصيل مستحقات الشركة طرف الغير .

- بلغ رصيد المخزون فى ٢٠٢٢/٩/٣٠ نحو ٣٢,٨٧٩ مليون جنيه ، وقد تضمن أصناف راكدة وبطيئة الحركة بنحو ٨٨٣ ألف جنيه ، والتى تم عرضها فى أكثر من مزاد ولم تتمكن الشركة من بيعها ، كما تتضمن أرصدة المطاحن منتجات تخص هيئة السلع التموينية منها كمية ١٥٩,٦٨٦ طن نخالة خشنة وكمية ١ طن دقيق تموينى ٨٢% زنة ٥٠ ك متحفظ عليها داخل مطحن بوهلر المنيا ، بخلاف عدد ٥٩٤ جوال دقيق ٨٢% زنة ٥٠ كيلو مضبوطات ملك الغير بقطاعات الشركة يرجع بعضها لعدة أعوام تشغل سعات تخزينية كبيرة ، وقد أدى طول مدة التحريز إلى سوء حالة بعضها وهو ماقد يؤثر على سلامة المنتجات.

يتعين دراسة أوجه الإستفادة من المخزون الراكد وبطئ الحركة ، مع العمل على سرعة التصرف فيه بما يعود بالنفع على الشركة ، ومتابعة مخاطبة الجهات المختصة لفك الأحراز للإستفادة من عوائد بيعها .

- بلغ رصيد حسابات العملاء وأوراق القبض ومدينون آخرون في ٢٠٢٢/٩/٣٠ نحو ٩٨,١٤٥ مليون جنيه بعد خصم مجمع الإضمحلال البالغ ٢١,٠٣٩ مليون جنيه ، وقد أسفرت المراجعة عن بعض الملاحظات نوردها فيما يلى :

- مازالت أرصدة حسابات العملاء والحسابات المدينة الأخرى في ٢٠٢٢/٦/٣٠ تتضمن نحو ١٠,٩٢٨ مليون جنيه ، نحو ١٤,٩٨١ مليون جنيه على الترتيب قيمة أرصدة متوقفة ومرحلة يرجع بعضها إلى أكثر من ٢٠ سنة ، واجهتها الشركة بمجمع إضمحلال بنحو ١٠,٨٧٣ مليون جنيه ، بنحو ٩,٩٠١ مليون جنيه على الترتيب بخلاف المعلى بحسابات الأرصدة الدائنة بنحو ٥٨٩ ألف جنيه ، هذا وقد صدر بشأن معظمها أحكام لصالح الشركة ولم يتم تنفيذها حتى تاريخه .

يتعين ضرورة العمل على إتخاذ الإجراءات الواجبة لسرعة تنفيذ الأحكام الصادرة لصالح الشركة ، مع إجراء التسويات اللازمة فى ضوء تلك الأحكام تطبيقاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم (٣١) بشأن إضمحلال قيمة الأصول ، مع إستمرار الإجراءات القانونية اللازمة لإستنداء كافة حقوق الشركة وموافاتنا بالدراسات المجراه لهذه الأرصدة من قبل الشركة ، وموافاتنا بما يتم أولاً بأول .

- تضمن رصيد عملاء قطاع الأعمال الظاهر بنحو ٦,١٥٣ مليون جنيه فى ٢٠٢٢/٩/٣٠ نحو ٥,٣٧٧ مليون جنيه بإسم الشركة المصرية القابضة للصوامع والتخزين عن تعاملات عامى ٢٠٢١ ، ٢٠٢٢ مقابل وجود رصيد مستحق لها بحسابات الموردين بنحو ٢,٧٩١ مليون جنيه .

نوصى بضرورة العمل على إجراء التسويات اللازمة والعمل على تحصيل مستحقات الشركة طرف كافة العملاء .

- وجود أرصدة دائنة "شاذه" فى ٢٠٢٢/٩/٣٠ بحسابات العملاء بنحو ١,١٥٨ مليون جنيه على خلاف طبيعة الحساب بقطاعات الفيوم وأسيوط وبنى سويف والمنيا بنحو ٤٦٨ ألف جنيه ، ٣٢٨ ألف جنيه ، ٣٠٥ ألف جنيه ، ٥٧ ألف جنيه على الترتيب يتمثل معظمها فى قيمة كميات دقيق ونخالة لم يتم تسليمها لأصحابها.

نوصى بضرورة بحث ودراسة أسباب تأخر العملاء فى إستلام مشمول الفواتير الصادرة لهم فى حينه لما لها من أثر على الإنتاج وعوائد الشركة وإتخاذ اللازم في ضوء ذلك .

- تضمنت الأرصدة المدينة نحو ٣٤١ ألف جنيه قيمة بعض الأرصدة المدينة والسلف المنصرفة لبعض العاملين بقطاعات الشركة المختلفة لم تتم تسويتها رغم تقديم مستندات صرفها .

يتعين إجراء التسويات اللازمة وأثر ذلك على الحسابات المختصة .

- وجود أرصدة مدينة بنحو ٢٨ ألف جنيه "شاذ" على خلاف طبيعة الحساب .

مما يلزم بحثه وتصويبه .

- ظهرت أرصدة حسابات النقدية بالبنوك والصندوق فى ٢٠٢٢/٩/٣٠ بنحو ٤١٤,١٥٨ مليون جنيه ، وقد تلاحظ بشأنها ما يلى :

- قيام المركز الرئيسى وقطاعى الفيوم والمنيا بإصدار شيكات بمبالغ تتجاوز الأرصدة الفعلية للبنك مما ترتب عليه وجود رصيد دائن دفترياً ببنك مصر بلغ نحو ١,٣٤٥ مليون جنيه ، ولم يظهر هذا الرصيد ضمن قائمة المركز المالى لإجراء مقاصة مع الأرصدة المدينة للبنوك .

نوصى بضرورة عدم إصدار شيكات تتجاوز الأرصدة الفعلية للبنوك لعدم التعرض للمسائلة القانونية ، مع عدم إجراء مقاصة لإظهار الأرصدة على حقيقتها .

- تضمنت مذكرات تسوية أرصدة البنوك على العديد من الشيكات الواجب ردها لحسابات البنوك حيث مضى على إصدارها أكثر من ثلاثة أشهر ولم تقدم للصرف ، بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٧٧٠ ألف جنيه بقطاعات الشركة المختلفة ، وذلك بالمخالفة للمادة رقم ٥٠٤ من قانون التجارة رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ وتعديلاته ، تتمثل فى :

نوصى باستبعاد الشيكات التي لم تصرف وقيدها بأسماء أصحابها لإظهار الحسابات على حقيقتها .

- إستمرار وجود بعض الحسابات البنكية بالمركز الرئيسى لا يتم عليها تعامل منذ أكثر من عام أو إعداد مذكرات تسوية لها ، مما يؤدى إلى تأكل الأرصدة الموجود بها بقيمة المصروفات البنكية الدورية المخصومة من الحساب بلغ ما أمكن حصره منها عدد ٣ حسابات بنكية تبلغ أرصدتها الدفترية نحو ٣٤ ألف جنيه ببنوك إسكندرية ، أبو ظبى الإسلامى ، هيئة البريد العادى .

نوصى بدراسة مدى الحاجة إلى تلك الحسابات وإغلاق غير الضرورى منها فى ضوء تلك الدراسة حفاظاً على الأرصدة المتاحة بها .

- إستمرار وجود بعض الحجوزات الموقعة على جانب من أرصدة الشركة ببنك مصر بالمركز الرئيسى وقطاعى الفيوم وأسيوط بنحو ٣٢ ألف جنيه .

يتعين العمل على رفع الحجوزات الموقعة على بعض أرصدة الشركة بالبنوك حتى تستفيد من أرصدتها النقدية .

- إستمرار وجود وديعة ببنك إسكندرية تبلغ قيمتها نحو ٥٧ ألف جنيه منذ عام ٢٠٠٦ متوقف التعامل عليها ، ولم نواف بشروطها ومعدل العائد عليها .

نوصى بضرورة مخاطبة البنك للحصول على شروط تلك الوديعة وأسباب توقف التعامل عليها .

- عدم إجراء أى مطابقات مع أصحاب الأرصدة المدينة والدائنة من العملاء والموردين خاصة مع الهيئة العامة للسلع التموينية في ٢٠٢٢/٩/٣٠ ، مما ترتب عليه عدم التاكد من صحه وسلامة تلك الارصدة .

نوصى بضرورة إجراء المطابقات اللازمة لتوفير أحد أدلة الأثبات الهامة لأغراض المراجعة .

- بلغت الأرصدة الدائنة للموردين وأوراق الدفع والدائنون الآخرون نحو ١٨٢,١٧٣ مليون جنيه فى ٢٠٢٢ /٩/٣٠ ، كما بلغت الأرصدة المدينة نحو ٣٠,٦٠١ مليون جنيه بعد خصم المخصص البالغ ٢٦٥ ألف جنيه ، وقد تلاحظ بشأنها ما يلى :

- ظهر رصيد الهيئة العامة للسلع التموينية دائناً بنحو ٧٠,٥١١ مليون جنيه يمثل محصلة كافة المعاملات مع الهيئة عن تكلفة الطحن وتسويق الأقماح المحلية وغيرها ، وقد أظهرت المطابقة المجراه عن المعاملات المالية حتى ٢٠٢٢/٦/٣٠ العديد من الخلافات التى لم يتم تلافيها منها :

  - عدم قيام الشركة بقيد قيمة الغرامات التموينية الموقعة على بعض مطاحنها بنحو ٣٤,١١٧ مليون جنيه منها نحو ٣٣,٠٩٣ مليون جنيه خلال السنوات السابقة حتي ٢٠١٩/٦/٣٠ ، هذا بخلاف الغرامات التى تم فرضها خلال العام المالى البالغة نحو ١,٠٢٤ مليون جنيه نتيجة مخالفة بعض المطاحن للمواصفات أو نقص الأوزان ، وذلك على الرغم من قيام الهيئة العامة للسلع التموينية بقيدها على حساب الشركة

وإدراجها ضمن المطابقة المجراه ، وقد واجهت الشركة تلك الفروق بمخصصات بلغت نحو ١٥ مليون جنيه .

- قيام الشركة بقيد نحو ٦,٨٣١ مليون جنيه على حساب رصيد القمح المحلي قيمة ضرائب ومستحقات مرفوع بشأنها قضايا تتمثل فى ٤,٨٠٥ مليون جنيه ضرائب مبيعات عن أعوام سابقة ، نحو١,٥١٢ مليون جنيه حافز نقل ، نحو ٥١٤ ألف جنيه قيمة عمولة غربلة أقماح مستوردة فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ لم تعترف بها الهيئة ضمن المطابقات المجراه ، هذا وقد واجهتها الشركة بمخصص بنحو ٦,٢ مليون جنيه عن ضريبة المبيعات وحافز النقل .
- عدم قيام الشركة بقيد نحو ٢,٠٦٧ مليون جنيه قيمة عجوزات أقماح قامت الهيئة بقيدها على حساب الشركة ضمن المطابقة المجراه ولم تعترف بها الشركة على سند من إعتبارها ناتج غربلة بنحو ٢,٠٤٧ مليون جنيه بخلاف نحو ٢٠ ألف جنيه قيمة عجز ناتج عن إنهيار صومعة بنى مزار ، وتم رفع دعوى قضائية مازالت متداولة.
- لم يتم تسوية نحو ٣,١٧٦ مليون جنيه قيمة أحكام قضائية صادرة لصالح الشركة وتم تسليمها للهيئة ولم يتم إدراجها بالمطابقة .

يتعين الإلتزام بالتوجيهات الوزارية الخاصة بالمنظومة ، مع متابعة الإجراءات القانونية بما يكفل حق الشركة والعمل على سرعة نهو الخلافات القائمة لإظهار الحسابات على حقيقتها .

- وجود العديد من الأرصدة المدينة المتوقفة (شاذة) بنحو ٧٦٩ ألف جنيه يتمثل أهمها فى :
  - نحو ٣٨٧ ألف جنيه بإسم شركة مطاحن إطسا الكبرى رصيد متوقف منذ عام ٢٠١٥/٢٠١٤ يمثل قيمة فروق تصنيع الخبز المستحق لمخبز الشركة بقطاع الفيوم (منظومة ١) وتجدر الإشارة إلى حصول الشركة على حكم فى الدعوى رقم ٤٤٩ لسنة ٥٦ ق.س.ع الفيوم ضد وزير التموين وآخرين بفروق تصنيع مستحقة بنحو ٩٤٤ ألف جنيه والفوائد القانونية بمقدار ٤% تحتسب من تاريخ المطالبة القضائية فى ٢٠١٧/٥/٦ وحتى تمام السداد وقد تم تسليم الصيغة التنفيذية للهيئة العامة للسلع التموينية ولم تتم التسوية .
  - نحو ٢٦٥ ألف جنيه بإسم شركة الحرم للتجارة والتوزيع حصلت الشركة على حكم بشأنه لم تستطع تنفيذه لعدم الإستدلال على العنوان .

- نحو ١١٧ ألف جنيه قيمة دفعات مقدمة لبعض الموردين بقطاعى المنيا وأسيوط لم تورد حتى تاريخ المراجعة كما لم يتم الحصول علي تأمين أو خطاب ضمان وما زالت التحقيقات جارية .

نوصى بالعمل على سرعة تسوية وتحصيل الأرصدة المدينة والعمل على تنفيذ الأحكام الصادرة لصالح الشركة .

- وجود بعض الأرصدة المدينة لجانب من الموردين قطاع خاص بنحو ٢,٣٢٣ مليون جنيه لم يتم تسويتها على الرغم من قيام بعضهم بتوريد مقابل المبالغ المنصرفة لهم خلال الفترة المعد عنها المركز المالى بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٢٢٠ ألف جنيه ، بخلاف نحو ٤٢ ألف جنيه تحت مسمى موردين نقداً .

مما يلزم بحثه وتسويته .

- مازال حساب دائنو شراء أصول يتضمن بعض المبالغ المتوقفة والمرحلة منذ أكثر من عشر سنوات بنحو ١٣٢ ألف جنيه منها نحو ٦٨ ألف جنيه بإسم/ شركة جارنو مصر للمقاولات رصيد مرحل منذ أكثر من ١٥ سنة عن تطوير قسم النظافة بمطحن سلندرات المنيا ، نحو ٦٢ ألف جنية بإسم/ شركة المقاولون العرب رصيد مرحل منذ حوالى ١٠ سنوات قيمة ٤٠% محتجزة من المستخلص الثاني عن مشروع خط غسيل الأقماح بمطحن الوسطي .

يتعين تفعيل ما ورد بردود الشركة بسرعة بحث ودراسة هذه الأرصدة والعمل على إجراء التسويات اللازمة في ضوء ما تسفر عنه تلك الدراسة والإفادة .

- تضمنت الحسابات الدائنة الآخرى نحو ٣,٣١٢ مليون جنيه مبالغ سبق إستقطاعها لصالح جهات خارجية (صندوق دعم الخدمة التموينية - هيئة الرقابة التجارية - نقابة المهن الزراعية - لجنة البرامج - النقابة العامة للصناعات الغذائية - وغيرها) بعضها مرحل من العام السابق والتى لم تقم الشركة بسدادها ، نحو ٩٥٢ ألف جنيه تمثل أرصدة مرحلة منذ عدة سنوات (عجز دقيق بإدارة الشركة ، مضبوطات مباحث التموين ، مبالغ تحت التسوية شركة مصر للتأمين) .

نوصى بضرورة الإلتزام بسداد كافة المبالغ المستحقة فى مواعيدها المقررة حتى لا تتعرض الشركة لتحمل غرامات عنها ، مع بحث تلك الأرصدة وإجراء التسويات اللازمة فى ضوء ذلك.

- قيام الشركة بتسوية الفروق الظاهرة بين الحسابات الجارية لقطاعات الشركة والمركز الرئيسي لها والبالغ محصلتها رصيد مدين بنحو ١٧,٠٣٥ مليون جنيه بحساب الموردين دون بحث ودراسة لتلك الفروق وتسويتها .

يتعين بحث ودراسة كافة الحسابات الجارية وإجراء التسوية في ضوء ذلك والإفادة.

- وجود رصيد مستحق لمصلحة الضرائب العقارية بنحو ٤٤٤ ألف جنيه مرحل منذ عدة سنوات رغم قيام الشركة بسداد المطالبات السنوية الواردة عن المواقع المختلفة .

نوصى ببحث ودراسة هذا الرصيد وتسويته فى ضوء البحث ، مع مراعاة متطلبات الكتاب الدورى لمصلحة الضرائب العقارية رقم (٥) لسنة ٢٠٢٢ بشان الضوابط والإجراءات اللازمة لتنفيذ قرار مجلس الوزراء بتحمل وزارة المالية الضريبة المستحقة على العقارات المبنية المستخدمة لممارسة بعض الأنشطة الصناعية .

- بلغ رصيد الشركة القابضة للصناعات الغذائية فى ٢٠٢٢/٩/٣٠ نحو ٣,٧٨٧ مليون جنيه ، ولم تتم المطابقات اللازمة على كافة المعاملات الجارية مع الشركة القابضة منذ العام المالى المنتهى فى ٢٠١٩/٦/٣٠ وحتى تاريخه والتى تعتبر أحد أدلة الإثبات الهامة ، كما لم يتضمن الحساب نحو ٣٤٧ ألف جنيه قيمة ١٠ جنيه عن كل طن نخالة مباعة خلال الفترة من يوليو ٢٠٢٢ حتى سبتمبر ٢٠٢٢ البالغة حوالى ٣٥ ألف طن لصالح صندوق موازنة الأسعار بالشركة القابضة للصناعات الغذائية ، حيث تم إدراجها ضمن الحسابات الدائنة الأخرى .

نوصى بضرورة إجراء المطابقات اللازمة على الأرصدة منذ ٢٠١٩/٦/٣٠ وحتى تاريخه ، وإتخاذ اللازم فى ضوء ما تسفر عنه تلك المطابقات ، مع تصحيح التوجيه المحاسبى للرصيد .

- تم تحميل قائمة الدخل ببعض المبالغ التقديرية بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٢٢,٤٦٧ مليون جنيه ، تتمثل فيما يلى :

- نحو ٧,٩٦٧ مليون جنيه قيمة ضرائب دخل دون إعداد إقرار ضريبي ، فضلاً عن عدم حساب الضريبة المؤجلة عن تلك الفترة .
- نحو ٧ مليون جنيه قيمة مصاريف كهرباء عن شهر سبتمبر ٢٠٢٢ ، فى حين بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٣,٧٢١ مليون جنيه.
- نحو ٤,٥٠٠ مليون جنيه قيمة نصيب الفترة من مكافأة العاملين عن العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢ ، ودون وجود قرار يؤيد ذلك .

- نحو ٢ مليون جنيه قيمة قطع غيار عن شهر سبتمبر ، ودون وجود حصر بقيمة مشتريات قطع الغيار التى تخص فترة المركز المالى .
- نحو مليون جنيه قيمة أجور للعاملين عن شهر سبتمبر ٢٠٢٢ ، فى حين بلغ ما أمكن حصره من مصروفات أجور تخص الفترة نحو ١,٤٥٥ مليون جنيه .

ويتصل بذلك ما تبين لنا من عدم تحميل المصروفات ببعض المبالغ التى تخص الفترة بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٤٦٧ الف جنيه تتمثل فى :

- نحو ٩٥ ألف جنيه قيمة مصروفات وخدمات مشتراه منصرفة خلال شهر أكتوبر ٢٠٢٢ وتخص فترة المركز المالي.
- نحو ٣٧٢ ألف جنيه قيمة المساهمة التكافلية بنسبة ٢,٥ فى الألف من جملة الإيرادات خلال الفترة.

نوصى بضرورة إعداد الإقرارات والدراسات اللازمة ، مع حصر كافة المصروفات الفعلية وحساب قيمة المساهمة التكافلية عن الفترة ، وإجراء التصويبات اللازمة في ضوء ذلك .

- حساب الخدمات المباعة فى ٢٠٢٢/٩/٣٠ الظاهر بنحو ٢٣,٦٦٣ مليون جنيه يتضمن بعض المبالغ أهمها :

- نحو ٢٠,٦٤٥ مليون جنيه تمثل ما حصلت عليه الشركة من صافى قيمة عمولة بيع النخالة بنسبة ١٥% من صافى أسعار البيع بعد إستبعاد قيمة الخدمة التموينية وقيمة الفوارغ والتحميل طبقاً للمنظومة بعد إستنزال نحو ٣٠ ألف جنيه رسوم مسددة لمحافظة بنى سويف ، وقد تلاحظ بشأنه ما يلى :
  - لم يتضمن الحساب نحو ٢,٣٦١ مليون جنيه قيمة فروق عمولة بيع النخالة المستحقة للشركة بقطاع المنيا عن فترة المركز المالى .
  - تضمن الرصيد نحو ٤٤٠ ألف جنيه قيمة فروق عمولة بيع النخالة مقيدة بالزيادة بقطاع أسيوط .
- نحو ٢,٨٣٢ مليون جنيه قيمة تحميل وتعتيق النخالة خلال الفترة ، ودون حساب ضريبة القيمة المضافة المستحقة بنسبة ١٤% .
- لم يتضمن الحساب أى إيرادات لعمولة تخزين الأقماح المستوردة بصوامع الشركة عن فترة المركز المالى ، وكذا إيراد نقلها من الشركة العامة للصوامع والتى بلغ ما أمكن حصره منها نحو ١٣٠ ألف جنيه عن شهر سبتمبر ٢٠٢٢ .

نوصى بضرورة إجراء التصويبات اللازمة على الحساب وأثر ذلك على سلامة الأرباح الظاهرة فى قائمة الدخل .

- لم تتضمن القوائم المعروضة الأثار المالية لتطبيق القانون رقم (٤) لسنة ٢٠٢١ الصادر بتاريخ ٣ مارس ٢٠٢١ بتعديل بعض أحكام قانون إنشاء صندوق تكريم شهداء وضحايا ومفقودى ومصابى العمليات الحربية والإرهابية والأمنية وأسرهم الصادر بالقانون رقم ١٦ لسنة ٢٠١٨ والمتضمن فرض ضريبة قيمتها خمسة جنيهات على الخدمات أو المستندات التى تقدمها أو تصدرها الجهات العامة وهيئات القطاع العام وشركاته وشركات قطاع الأعمال العام والشركات المملوكة بالكامل للدولة أو التى تساهم فيها بنسبة تزيد على ٥٠% بناءً على طلب ذوى الشأن ، وغيرها من البنود .

نوصى بضرورة الإلتزام بتطبيق القانون وسداد المبالغ التى يتم تحصيلها وخصمها دورياً .

<u>الإستنتاج المتحفظ :</u>

وفي ضوء فحصنا المحدود للقوائم المالية وبإستثناء ما جاء بتقريرنا عاليه لم ينم إلي علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المرافقة لا تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي للشركة في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢ وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن الفترة المنتهية في ذلك التاريخ .

<u>ومما لا يعد تحفظاً :</u>

- عدم الإنتهاء من تسجيل ونقل ملكية العديد من مساحات الأراضي بحوزة الشركة ومن ذلك :
  - أراضى آلت بقرارات نزع ملكية أو تأميم أرقام ٤٢ لسنة ١٩٦٢ ، ١٣٢ لسنة ١٩٦٣ ، بلغ ما أمكن حصره منها مساحة حوالى ٣٧ ألف متر ، وذلك بقطاعات بنى سويف والمنيا وأسيوط .
  - أراضى مشتراه أو مخصصة من الوحدات المحلية أو المحافظة أو أشخاص بلغ ما أمكن حصره منها مساحة حوالى ١٧ ألف متر بقطاعى الفيوم و أسيوط .
  - بعض مساحات الأراضى بحوزة الشركة غير مدرجة بسجلات الأصول لعدم تمكنها من تقنين وضعها لأرض شونة الغريب بمساحة ١٦ س ٢١ ط ١١ ف ، أرض دشلوط بمساحة ٩ س ١٣ ط ٤ ف بمحافظة أسيوط .
  - عدد (١) إستراحة بقطاع بنى سويف بمساحة ١٤٠ م^{٢}.

- أراضى مدرجة بسجل الأصول ولا يوجد لها سند ملكية (مطحن الوادى الجديد ، مستودع موط) .

نوصى بضرورة العمل على سرعة إتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لإنهاء أعمال التسجيل لكافة المواقع حفاظاً على أصول الشركة وموجوداتها .

- وجود العديد من الدعاوي القضائية المرفوعة من الغير ضد الشركة بشأن إسترداد أو إلغاء قرارات تأميم أو نزاعات على ملكية أراضي وعقارات أو تثبيت ملكية أو تمكين أو فسخ عقد إيجار أو ريع ، صدرت بشأن بعضها أحكام في غير صالح الشركة والأخري مازالت متداولة ومن ذلك :

- أرض شونة السلطان بقطاع أسيوط البالغ إجمالى مساحتها ٦ أفدنة والتى كانت تؤجرها الشركة منذ أكثر من ٤٠ عام والتى تملكت الشركة منها مساحة ٢٩٨٨م٢ بموجب عقد شراء بتاريخ ١٩٩٧/١/٧ من القطعة رقم (٢٨) البالغ إجمالى مساحتها ٨٩٦٤ م٢ مقابل التنازل عن إيجار باقى المساحة ولم تستطع الشركة تسجيل هذا العقد حتى تاريخه .
- وجود نزاع بين الهيئة العامة للإصلاح الزراعي والشركة على ملكية مساحة ١٨س ١٥ط تمثل جزء من إجمالى مساحة مطحن ساحل سليم بأسيوط البالغة ٥ س ١٤ ط ٢ ف .
- صدور حكم محو شهر قرار التأميم رقم ٥١ لسنة ١٩٦٣ لصالح ورثة / شوقي عوض لحصة شائعة تبلغ نصف مساحة أرض مطحن شوقي عوض والبالغ مساحته الإجمالية ٢٣٦٢ م٢ ، وكذا الحكم بإلزام الشركة بسداد ريعاً قدرته المحكمة بنحو ١٢٥ ألف جنيه عن الفترة من ١٩٦٢/٩/٢٦ حتى ٢٠١٥/٥/٢٦ .
- مطحن الحمراء البالغ مساحته ١٦٧٧م٢ من ورثة / ليون عازر للمطالبة بتثبيت ملكية نصف مساحة المطحن .
- مطحن الوليدية بتثبيت ملكية وريع من ورثة حنا ثابت الصيفى " سبق قيام الشركة ببيعه لهيئة الأبنية التعليمية منذ أكثر من ٢٠ عاماً " .

يتعين سرعة تسجيل المساحة المملوكة بشونة السلطان مع عمل فرز وتجنيب لها حفاظاً على حق الشركة فى واجهة الأرض ، ومتابعة الإجراءات القانونية لكافة النزاعات القضائية وموافاتنا بما تنتهى إليه ، مع قيد إستحقاق الريع المقرر لمطحن شوقى عوض حتى تاريخه.

- وجود العديد من الفروق المساحية ببعض الأراضي بين ما هو وارد بعقود الملكية أو الوارد بشهادات السجل العيني وبين المساحات المثبتة بسجلات الأصول الثابتة .

يتعين بحث أسباب هذه الفروق وتصويب السجلات فى ضوء تقنين الوضع مع الجهات المختصة وإتخاذ اللازم والإفادة .

- عدم قيام الشركة بإستكمال توفيق أوضاعها بما يلى :

- تعديل لوائحها المالية والإدارية فى ضوء قرار الجمعية العامة غير العادية فى ٢٠٢١/٦/٢٩ بنقل تبعية الشركة لأحكام قانون الشركات المساهمة رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١وإعتماد النظام الأساسى لها تطبيقاً للقانون رقم (١٨٥) لسنة ٢٠٢٠ الخاص بتعديل بعض أحكام قانون شركات قطاع الأعمال العام رقم (٢٠٣) لسنة ١٩٩١ ولائحته التنفيذية
- تشكيل لجنة إدارية معاونة من العاملين تختص بدراسة كافة الموضوعات المتعلقة بدراسة برامج العمالة بالشركة وغيرها من الموضوعات الأخرى التى تحال إليها من مجلس الإدارة أو الرئيس التنفيذى وترفع اللجنة توصياتها ونتائج دراستها إلى مجلس الإدارة ويحضر رئيس اللجنة إجتماعات مجلس الإدارة ويكون له صوت معدود فى المداولات ، وذلك طبقاً للمادة (٣٥) من النظام الأساسى المعتمد للشركة .

نوصى بضرورة الإسراع فى توفيق أوضاع الشركة فى ضوء قرارات الجمعية العامة والنظام الأساسى وتأثير ذلك على إستكمال عدد مجلس الإدارة بالإجتماعات الدورية .

- عدم إلتزام الشركة بتطبيق وسائل الدفع غير النقدى المقررة بالقانون رقم (١٨) لسنة ٢٠١٩ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٧٧٦ لسنة ٢٠٢٠ ، حيث ألزمت المادة الثالثة من اللائحة التنفيذية جميع سلطات وأجهزة الدولة والأشخاص الإعتبارية والمنشآت بمختلف أنواعها المنصوص عليها بالمادة الثانية من اللائحة سداد المدفوعات بوسائل الدفع غير النقدى متى جاوزت الحدود المبينة بتلك المادة .

نوصى بسرعة إتخاذ الإجراءات اللازمة لتفعيل إستخدام وسائل الدفع غير النقدى طبقاً للقانون .

- أسفرت مراجعة قوائم التكاليف عن الفترة من ٢٠٢٢/٧/١ حتى ٢٠٢٢/٩/٣٠ عن الآتى :

- ظهور صافى خسارة لبعض الأنشطة بلغت نحو ٢٢,٦٩٢ مليون جنيه كما يلي :

- نحو ١٤,٣٠١ مليون جنيه لنشاط النقل الداخلى والخارجى والورش والبسكول .
- نحو ٧,٦١٦ مليون جنيه لنشاط التخزين .
- نحو ٧٧٥ ألف جنيه لنشاط المخابز.

نوصى ببحث ودراسة أسباب خسارة بعض الأنشطة ووضع خطط تسويقية مستقبلية للنهوض بالإيرادات والإفصاح عنها .

تحريراً فى ١٤/ ١١ / ٢٠٢٢
أحمد

وكيل الوزارة
نائب أول مدير الإدارة
(محاسب / مازن أنسى علام)